E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2023/7(Part IV)
4 August 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الحادية عشرة
بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 8 (د) من جدول الأعمال المؤقت

الوصول إلى الأراضي والممتلكات والأصول غير المنقولة وريادة الأعمال للنساء

موجز

تساهم ريادة الأعمال للنساء في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهي في صميم تمكينهنّ الاقتصادي كونها تُفضي إلى إعمال حقوقهنّ الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل لهنّ. وتبحث هذه الوثيقة في مساهمات ريادة الأعمال للنساء في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بالاستناد إلى عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتقدِّم لمحة عامة عن حقوق المرأة في الأرض والملكية في المنطقة العربية وتأثيرها على إمكانات النساء الاقتصادية. كما تَعرض هذه الوثيقة أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في هذا المجال، وتقدِّم توصيات على مستوى السياسات العامة.

ولجنة المرأة مدعوّة إلى استعراض مضمون هذه الوثيقة وإبداء الرأي بشأنها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- ريادة الأعمال للنساء ووصولهنّ إلى الأصول الإنتاجية أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية	14-4	4
ألف- ريادة الأعمال للنساء تساهم في النمو الشامل للجميع	8-5	4
باء- ريادة الأعمال للنساء يمكن أن تستجيب للأزمات الناشئة	11-9	5
جيم- حقوق الأرض والملكية حيوية لريادة الأعمال للنساء	14-12	6
ثانياً- وصول المرأة إلى الأراضي والممتلكات في المنطقة العربية: التحديات والآثار على ريادة الأعمال للنساء	40-15	7
ألف- وصول المرأة إلى الميراث غير كافٍ	20-18	8
باء- قوانين الممتلكات الزوجية لا تصبّ في مصلحة المرأة	24-21	9
جيم- تسجيل الممتلكات مهمة صعبة تستغرق وقتاً طويلاً	28-25	10
دال- الفرص المحدودة للحصول على الائتمان تثني النساء عن تأسيس عمل تجاري	32-29	11
هاء- محدودية فرص الحصول على التمويل تدفع رائدات الأعمال إلى قطاعات اقتصادية منخفضة الأداء وتؤثّر على إمكانات نموهنّ	36-33	12
واو- الأعراف الاجتماعية القائمة على أساس الجنس تحدّ من إمكانية وصول المرأة إلى الأصول والتمويل	40-37	13
ثالثاً- السياسات والممارسات الجيدة حول العالم ومن المنطقة العربية	50-41	14
ألف- الممارسات العالمية الجيدة لحقوق المرأة في الملكية وريادة الأعمال	45-42	14
باء- الممارسات الجيدة لريادة الأعمال للنساء وحقوق الملكية في المنطقة العربية	50-46	15
رابعاً- توصيات في مجال السياسات العامة	52-51	17
ألف- القوانين والسياسات والأُطُر التنظيمية		17
باء- نشر الوعي وبناء القدرات والوصول إلى البيانات والمعلومات		18

مقدمة

1- العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة وريادة الأعمال للنساء هي علاقة دينامية متداخلة. وريادة الأعمال للنساء ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرتهنّ على الوصول إلى الأراضي والممتلكات وامتلاكها والتحكُّم بها، وهي شروط أساسية في السعي للحصول على التمويل من المؤسسات المالية النظامية، لا سيّما المصارف. ويمكن استخدام الأصول، مثل الأراضي والممتلكات، كضمان لتأمين التمويل اللازم لتأسيس عمل تجاري، والاستثمار في عمل تجاري قائم، واستدامة عمل تجاري وتوسيعه. في المقابل، يزيد ضعف ريادة الأعمال للنساء من عدم قدرتهنّ على الوصول إلى الموارد والتحكُّم بها. كما يؤدي إلى انخفاض مستويات المشاركة الاقتصادية للإناث. وعليه، فإنّ زيادة معدلات ريادة الأعمال للنساء يمكن أن تطلق العنان للإمكانات الاقتصادية الكاملة للمرأة، وتبشر بعهد جديد من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية.

2- تحصل النساء في المنطقة العربية على الأراضي والممتلكات عموماً إما عن طريق الميراث أو بالزواج. لكنّ التمييز ضد المرأة والممارسات الاجتماعية الثقافية المتداولة تعوّق حصولها على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية أو استخدامها لتأسيس الأعمال التجارية. وتنبع الحواجز من المعايير القانونية والتنظيمية القائمة، أو من تنفيذها على نحوٍ غير سليم. وتشمل الأنواع الأخرى من الحواجز المواقف والممارسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بحقوق المرأة في الميراث والتملُّك، ونقص الوعي بحقوق المرأة في الميراث وحقوقها أثناء الزواج وبعد الطلاق. ووفقاً لتقرير ريادة الأعمال للنساء لعام 2022/2021، يبلغ معدل مشاركة المرأة في الأعمال التجارية العالمية في مراحلها المبكرة 4.1 في المائة، ومعدل مشاركة المرأة في الأعمال التجارية الراسخة 5.3 في المائة[1]. أمّا في المنطقة العربية، فإنّ معدلات مشاركة المرأة في الأعمال التجارية في مراحلها المبكرة أقلّ بكثير من المعدّل العالمي، فتقع بين 2.8 و3.4 في المائة، باستثناء السودان والمملكة العربية السعودية اللتين تتجاوزان المتوسط العالمي مسجلّتين نسبتَي 9.0 و10.3 في المائة على التوالي[2]. وقد يعود ذلك إلى التخفيف مؤخراً من تشدُّد اللوائح التنظيمية في المملكة العربية السعودية، مثل السماح للنساء بتأسيس عمل تجاري من دون وصي، كما كان مطلوباً في السابق. وفي السودان، تعمل العديد من الشركات الناشئة في القطاع غير النظامي، بما في ذلك البيع وتجهيز الأغذية والخدمات الأساسية، مما يسمح للنساء بتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهنّ. كذلك، يُعتبر متوسط معدل النساء في الأعمال التجارية الراسخة في المنطقة العربية أقلّ بكثير من المتوسط العالمي، حيث يقع بين 1 و5 في المائة، باستثناء السودان حيث يسجّل 6.5 في المائة. إضافةً إلى ذلك، يبيّن مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال لعام 2021، الذي يتتبَّع العوامل والظروف المعزّزة لريادة الأعمال للنساء، أنّ البلدان العربية التسعة، من بين 65 بلداً شملها المؤشر، تحتلّ جميعها المراتب الأخيرة بين 45 و65[3].

---

(1) يعرّف التقرير معدّل مشاركة المرأة في ملكية الأعمال التجارية في مراحلها المبكرة بأنه النسبة المئوية من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 18 و64 عاماً واللواتي يمتلكن ويُدِرْنَ عملاً تجارياً يدفع الرواتب أو الأجور أو قد أجرى أيّ مدفوعات أخرى للمالكين لفترة لا تقلّ عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز 42 شهراً (3 سنوات ونصف). ويشير معدل مشاركة النساء في ملكية الأعمال التجارية الراسخة إلى النسبة المئوية من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 18 و64 عاماً واللواتي يمتلكن ويُدِرْنَ عملاً تجارياً راسخاً يدفع الرواتب أو الأجور أو قد أجرى أيّ مدفوعات أخرى للمالكين لفترة تتعدّى 42 شهراً (3 سنوات ونصف).

(2) البلدان العربية المدرجة في التقرير هي: الأردن وتونس والعراق ودولة فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ولبنان ومصر والمغرب واليمن.

(3) يستخدم مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال لعام 2021 ما مجموعه 12 مؤشراً و27 مؤشراً فرعياً ضمن العناصر التالية: نتائج تقدُّم المرأة؛ والأصول المعرفية والوصول إلى التمويل؛ وشروط دعم ريادة الأعمال. وتتتبَّع هذه العناصر العوامل والظروف التي تدعم ريادة الأعمال للنساء في 65 اقتصاداً يمثِّل 82.4 في المائة من القوى العاملة النسائية في العالم. والبلدان العربية التسعة هي: قطر (45)، والإمارات العربية المتحدة (46)، والمملكة العربية السعودية (51)، وتونس (56)، والأردن (58)، والمغرب (59)، والجزائر (60)، ولبنان (61)، ومصر (64).

3- تبحث هذه الوثيقة في مساهمات ريادة الأعمال للنساء في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مشيرةً إلى أنّ ريادة الأعمال هي عامل أساسي لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية. كذلك، تعرض هذه الوثيقة الروابط بين انخفاض معدلات ريادة الأعمال للنساء من جهة، وحقوقهنّ في امتلاك الأراضي وغيرها من الأصول والحصول عليها واستخدامها من جهة أخرى. ثم تقدِّم لمحة عامة عن حقوق المرأة في الأرض والملكية في المنطقة، وتأثيرها على الإمكانات الاقتصادية للنساء. كما تلخّص أفضل الممارسات العالمية والإقليمية، وتعرض توصيات في مجال السياسات العامة لتنظر فيها لجنة المرأة.

أولاً- ريادة الأعمال للنساء ووصولهنّ إلى الأصول الإنتاجية أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

4- تساهم ريادة الأعمال للنساء في الإدماج الاجتماعي والحدّ من الفقر ومن أوجه عدم المساواة. كما لديها القدرة على المساهمة بنسبةٍ تصل إلى 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي، وبنسبة عالية تصل إلى 47 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المنطقة، بحلول عام 2025[4]. ومع ذلك، لا تزال رائدات الأعمال يمثلن إمكانات غير مستغلة في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان المنطقة العربية.

الإطار 1- ريادة الأعمال للنساء والتنمية المستدامة

تزايد الاعتراف بريادة الأعمال للنساء كمصدرٍ محتمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحدِّد تقرير عام 2016 الصادر عن الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة سبعة مبادئ لجدول أعمال تحويلي من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة، على نحوٍ يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشير التقرير إلى أنّ تمكين المرأة اقتصادياً لا يمثِّل عين الصواب فحسب، بل هو أيضاً أذكى ما يمكن تحقيقه من أجل التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأعمال التجارية. كما يشدِّد على الحاجة إلى دعم النساء في تأسيس أعمالهنّ الخاصة وتنميتها، بالنظر إلى أنّ ريادة الأعمال أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام 2030.

أمّا تقرير الأمين العام الذي صدر في عام 2021 استجابةً لجائحة كوفيد-19 بعنوان خطتنا المشتركة، فيحدِّد 12 التزاماً رئيسياً، بما في ذلك تعزيز الجهود لتسهيل إدماج المرأة من خلال الاستثمار في اقتصاد الرعاية ودعم رائدات الأعمال.

ألف- ريادة الأعمال للنساء تساهم في النمو الشامل للجميع

5- تؤدي الشركات التي ترأسها النساء دوراً أساسياً في خلق فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة، وتعزيز النمو الشامل للجميع. وتبيّن البحوث أنّ الشركات التي ترأسها نساء في الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى توظيف النساء أكثر بمرّتين ونصف في المتوسط في المراحل الأولى من أعمالها، وحتى ستّ مرّات أكثر كلما أصبحت أكثر رسوخاً، مقارنةً بالشركات التي أسّسها رجال[5]. ويمكّن ذلك النساء من مراكمة المكاسب والأصول

(4) Jonathan Woetzel and others, The power of parity: how advancing women's equality can add $12 trillion to global growth (McKinsey and Company, 2015), p. 5. يُرجى الملاحظة أنّ المنطقة المشار إليها في حساب نسبة 47 في المائة في المصدر هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(5) Women Entrepreneurs Finance Initiative, Supporting women entrepreneurs in developing countries: what works? (World Bank Group, July 2022), p. 6; Kauffman Fellows, Women VCs invest in up to 2x more in female founders (March 2020).

والقوة الاقتصادية التي لن تكون متاحة لولا ذلك، ممّا يقلِّل من عدم المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة. ويمكن لدعم رائدات الأعمال أن يساعد في خلق فرص عمل للنساء الأخريات أو تحسين مهاراتهن، ممّا قد يكون له أثر مضاعف في التخفيف من حدّة الفقر على مستوى الأسرة المعيشية كما على مستوى المجتمع المحلي.

6- وتسمح ريادة الأعمال للمرأة بأن تصبح مستقلة مادياً وأن يكون لها سيطرة أكبر على مواردها، ممّا يمنحها المزيد من سلطة صُنع القرار في أسرتها. ويعود هذا التحوّل في ديناميات السلطة الأسرية بالفائدة على النساء وأسرهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية، حيث تشارك المرأة بنشاطٍ وعلى قدم المساواة مع الرجل في العديد من جوانب الحياة العامة. كما أنّ ازدياد أمن المرأة المادي وسلامتها من شأنه أن يحدّ من العنف المنزلي لأنّ المرأة، عند امتلاكها الإمكانيات الاقتصادية، تكون في وضع أفضل للخروج من العلاقات المسيئة لها، كونها تصبح قادرةً على إعالة نفسها وأطفالها[6].

7- تبيّن دراسات عديدة أنّ رائدات الأعمال يقدّمن مساهمات رئيسية في دخل الأسرة المعيشية. ويشير البنك الدولي إلى أنّ رائدات الأعمال يساهمن بدرجة كبيرة في الحدّ من الفقر، لأنهن يوجّهنَ أرباحهنّ ومكاسبهنّ نحو القضايا الاجتماعية الهامة[7]. ووفقاً لمجلة هارفارد بيزنس ريفيو، تُعيد النساء استثمار 90 سنتاً من كلّ دولار إضافي من دخلهنّ في تعليم أسرتهنّ وصحتها وتغذيتها، مقارنةً بنسبة 30 إلى 40 في المائة للرجال[8].

8- وتمثِّل رائدات الأعمال أيضاً مصدراً مهمّاً للمعرفة والرؤية والابتكار. وتُوجَّه ابتكارات رائدات الأعمال إلى سائر النساء اللواتي يستفدن منها أكثر من غيرهنّ، إذ غالباً ما لا تستفيد النساء بشكلٍ كافٍ من الحلول التي يصمِّمها الرجال لغيرهم من الرجال. وعلى الصعيد العالمي، تمثِّل النساء واحدة من كلّ ثلاث رائدات أعمال يقدّمن ابتكارات للأسواق الوطنية والدولية[9]. ويمكن أن يؤدي إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للمرأة دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق توفير حلول مراعية للفوارق بين الجنسين للعديد من التحديات العالمية القائمة اليوم.

باء- ريادة الأعمال للنساء يمكن أن تستجيب للأزمات الناشئة

9- تشير بعض الدراسات إلى أنّ ريادة الأعمال للنساء هي علاج للأزمات الاقتصادية[10]. وعليه، يتطلّب وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية وريادة الأعمال دعماً كبيراً لإطلاق العنان لقوتها الاقتصادية، وضمان التعافي المستدام والهادف من جائحة كوفيد-19[11].

(6) Women's World Banking, Economic empowerment, financial inclusion, and intimate partner violence, 2019.

(7) World Bank, Female entrepreneurship resource point – Introduction and module 1: Why gender matters.

(8) Jackie VanderBrug, The global rise of female entrepreneurs, 2013.

(9) Global Entrepreneurship Monitor, GEM 2021/22 Women's Entrepreneurship Report, 2022, p. 15.

(10) Salim Morched and Anis Jarboui, Does female entrepreneurship add in economic growth? Evidence from twenty-five countries, 2018.

(11) Mastercard Index of Women Entrepreneurs, 2022, p. 4.

10- وفي البيئة الاقتصادية العالمية التي لا يمكن التنبؤ بها اليوم، يمكن أن توفّر ريادة الأعمال للنساء مرونة كبيرة في التكيُّف. والجائحة هي خير دليل على ذلك، إذ تلقى كلّ روّاد الأعمال الضربة الكبرى نتيجة مشاركتهم الهائلة في قطاع الخدمات. ووفقاً للبنك الدولي، كان احتمال إغلاق شركات رائدات الأعمال أكبر بنسبة 5.8 في المائة من احتمال إغلاق شركات روّاد الأعمال الذكور. ورغم هذه الصعاب، حافظ نحو نصف رائدات الأعمال حول العالم على اندفاعهنّ للمحافظة على أعمالهنّ التجارية من أجل المساهمة في القضايا الاجتماعية[12].

11- ووفقاً للمرصد العالمي لريادة الأعمال، كانت رائدات الأعمال في المنطقة العربية أقلّ عُرضة بنسبة 25 في المائة من روّاد الأعمال الذكور للإبلاغ عن الانسحاب من عالم ريادة الأعمال بسبب الجائحة[13]. وقامت حوالي 37 في المائة من رائدات الأعمال في المنطقة بتعديل ممارساتهنّ التجارية باعتماد تكنولوجيا رقمية جديدة لتخطي إجراءات الإغلاق الناجمة عن الجائحة. وسجَّل السودان والمغرب أعلى معدّلَين لاعتماد رائدات الأعمال التكنولوجيا الرقمية مقارنةً بروّاد الأعمال الذكور، حيث بلغ المعدّلان 56 و23 في المائة على التوالي لروّاد الأعمال في مراحلها المبكرة وللشركات الراسخة[14].

جيم- حقوق الأرض والملكية حيوية لريادة الأعمال للنساء

12- لا يمكن تحقيق فوائد ريادة الأعمال للنساء بالنسبة للأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككلّ من دون تعزيز حقوق المرأة في الأرض والملكية. ويمكن لملكية الأرض أن تتيح للمرأة بيع أراضيها أو تأجيرها لتوليد دخل. كما يمكن استخدام الأرض كضمان للحصول على التمويل من أجل تأسيس عمل تجاري والمحافظة على استمراريته. ويمكن أن تحدِّد الأصول أيضاً عوامل مهمة، مثل الإرتقاء بمستوى الأعمال التجارية لتوليد المزيد من الأموال وزيادة الأرباح. ويمكن لهذه الأصول الهامة أيضاً زيادة إنتاجية الشركة أو إمكانات النمو والاستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن لرائدات الأعمال الزراعية اللواتي يمتلكن أرضاً أن يستثمرن في التكنولوجيا الموفِّرة لليد العاملة في سبيل زيادة الإنتاج الزراعي، مع تقليص الوقت ومدخلات الموارد.

13- في كثير من الحالات، يمكن استخدام الأراضي والممتلكات كموقع للعمل التجاري، ممّا يقلِّل من التكاليف العامة. وقد تقع الأرض أيضاً على مقرُبة من منزل المرأة، ممّا يسمح لها بالجمع بفعاليّة بين العمل غير مدفوع الأجر والعمل خارج المنزل. وينطبق هذا الأمر أيضاً على المناطق التي تقيَّد فيها حركة تنقُّل المرأة، وهو ما يحدث أحياناً في المنطقة العربية بسبب المعايير الخاصة بالجنسين والأعراف الاجتماعية السائدة. وتقلِّل القيود المفروضة على حركة تنقُّل المرأة من قدرتها على النمو الاقتصادي، لأنها قد تمنعها من الاجتماع مع المورّدين أو السفر لبيع منتجاتها أو الحصول على الائتمان.

14- ويمكن أيضاً استثمار الأموال التي يتم تأمينها عن طريق ملكية الأراضي والممتلكات في التعليم، وفي اكتساب المهارات من خلال التدريب وبناء القدرات، وفي إنشاء الشبكات ورأس المال الاجتماعي. ورأس المال الاجتماعي هو مزيج من الروابط والقِيم المشتركة والتفاهمات في المجتمع، يسمح للناس وأفراد المجتمع

(12) World Bank, Women entrepreneurs finance initiative invests in over 15,000 women-led businesses amidst COVID-19 crisis, 2020.

(13) Global Entrepreneurship Monitor, GEM 2021/22 Women's Entrepreneurship Report, 2022, p. 31.

(14) المرجع نفسه، الصفحات 132-135.

بالوثوق ببعضهم البعض حتى يتمكنوا من العمل معاً[15]. وفي ما يتعلق برائدات الأعمال، فإن إنشاء شبكات نظامية وغير نظامية يزيد من رأس مالهنّ الاجتماعي، ويُعتبر عنصراً ضرورياً لتعزيز النمو الاقتصادي.

الإطار 2- ملكية الأراضي والممتلكات في الأردن ومصر

وجدت دراسة أجرتها الإسكوا في عام 2023 أنّ ملكية الأراضي والممتلكات في الأردن ومصر ترتبط ارتباطاً إيجابياً بريادة الأعمال للنساء. وتبيّن الدراسة أيضاً أنّ النساء اللواتي يملكن الأراضي يستخدمنها كضمان للحصول على قروض تجارية، كما تشير إلى أنّ الأراضي أو الممتلكات المملوكة غالباً ما تُستخدم كموقعٍ للعمل التجاري أو مساحة مكتبية أو عمل تجاري قائم على الزراعة. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أنّ النساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية في الأردن هنّ أكثر ميلاً للاستثمار في أنشطة ريادة الأعمال مقارنة بالنساء المصريات اللواتي يعشن في المناطق الحضرية.

المصدر: الإسكوا، ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية: دراسة الآثار المترتبة عن امتلاك الأراضي والعقارات، 2023.

ثانياً- وصول المرأة إلى الأراضي والممتلكات في المنطقة العربية: التحديات والآثار على ريادة الأعمال للنساء

15- وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، تمتلك النساء أقلّ من 20 في المائة من أراضي العالم[16]. وهذا ليس بالأمر المستغرَب نظراً لوجود قوانين أو ممارسات تميّز ضد المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات والحصول عليها في 123 بلداً[17].

16- في المتوسط، لا تتجاوز ملكية النساء للأراضي في المنطقة العربية نسبة 4 في المائة، وهي أدنى نسبة على الصعيد العالمي[18]. وتختلف ملكية المرأة للأراضي باختلاف البلدان. ووفقاً لبوابة البنك الدولي لبيانات النوع الاجتماعي، فإنّ 0.7 و3.2 في المائة فقط من النساء يملكن أراضٍ بمفردهن في مصر والأردن على التوالي، و1 و3.3 في المائة على التوالي يملكن أراضٍ مشتركة. ويسهل وصول المرأة إلى الأراضي والممتلكات وملكيتها في المنطقة العربية بشكلٍ أساسي من خلال حقوق الميراث والزواج، وكلاهما تنظِّمه قوانين الأحوال الشخصية أو الأسرة التي غالباً ما تكون تمييزية.

17- ويمكن للمرأة أن تجمع الأصول من خلال الادخار. ومع ذلك، ثمّة تفاوتات كبيرة بين الجنسين والمناطق. ففي المتوسط، يدّخر الرجال أموالاً أكثر من النساء في جميع البلدان، باستثناء دولة فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث يدّخر الرجال 26.4 في المائة مقارنةً بـ 29.6 في المائة للنساء، واليمن حيث يدّخر الرجال

(15) Brian Keeley, Human capital: How what you know shapes your life, 2007.

(16) World Economic Forum, Women own less than 20% of the world's land. It's time to give them equal property rights, 2017.

(17) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *SIGI 2019 Global Report: Transforming Challenges into Opportunities*, 2019.

(18) United Nations Human Settlement Programme (UN-Habitat), *Women and Land in the Muslim World*, 2018, p. 1.

15.7 في المائة مقارنةً بـ 25.5 في المائة للنساء، والسودان حيث تدخر النساء نحو 41.3 في المائة، أي أكثر بـ 0.1 نقطة مئوية ممّا يدّخره الرجال. وأظهرت بيانات من 18 بلداً عربياً حول ما إذا كان الرجال أو النساء قد ادّخروا أيّ مبالغ من المال في السنة الماضية (بالنسب المئوية لمن هم فوق الخامسة عشرة من العمر) أنّ أكثر من 50 في المائة من النساء في ليبيا والمملكة العربية السعودية قد ادّخرن المال[19].

ألف- وصول المرأة إلى الميراث غير كافٍ

18- في العديد من البلدان العربية، تستند حقوق الميراث في المقام الأول إلى الشريعة الإسلامية، فتحصل المرأة على حصّة محدَّدة من الميراث بحسب الطائفة التي تنتمي إليها. لكنّ المرأة غير قادرة من الناحية العملية على الوصول إلى ما يعود لها من حصص بسبب الأعراف الثقافية والاجتماعية. وفي كثيرٍ من الحالات، تُحرم النساء من حصصهنّ المشروعة في الميراث، وغالباً ما يُجبرنَ على التنازل عن حقوقهنّ في الميراث بالتهديد والترهيب[20].

19- وعلى سبيل المثال، غالباً ما تتعرض النساء، بعد وفاة زوجهنّ أو والدهنّ، لضغوط للتخلي عن حصصهنّ في الميراث لصالح أفراد الأسرة الذكور، مثل الإخوة. وكثيراً ما يستند ذلك إلى افتراض أنّ أحد أفراد الأسرة الذكور ملزم قانوناً بإعالة الأسرة، فيتمّ التعويض عليه بهذه الطريقة. كذلك، تتعرَّض الأرامل اللواتي لا أطفال لهنّ لضغوط للتخلي عن حقوقهنّ في الميراث، حيث يُفترض أنه ليس لديهنّ ورثة ينقلنَ لهم الأراضي والممتلكات عند وفاتهنّ.

20- وجدت دراسة عن حقوق المرأة في الميراث في دولة فلسطين[21] أنّ المرأة تتخلى عن حقوقها في الميراث، الذي يشكّل شبكة أمان رئيسية لها، حتى لا تواجه خطر حدوث نزاع ضمن الأسرة. في مصر، وتحديداً في المناطق الريفية، أن ترث المرأة الأرض والممتلكات ليس من الممارسات الشائعة. وتُضاف حصص ميراث المرأة إلى حصص الأسرة الأكبر حجماً، التي يديرها أحد الأقارب الذكور[22]. وتشير البيانات الخاصة بالأردن إلى أنّ ربع الأردنيات فقط اللواتي يحق لهنّ وراثة الممتلكات يحصلن عليها بالكامل[23]. ووفقاً لمسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2017-2018، فإنّ 11.8 في المائة من النساء المتزوجات على الأقلّ مرّة واحدة في حياتهنّ يملكن منزلاً بمفردهن، أو بالاشتراك مع شخص آخر، أو ينطبق عليهنّ الاحتمالان معاً، في حين أنّ 6.4 في المائة يملكن أرضاً بمفردهن و/أو بالاشتراك مع شخص آخر[24].

(19) بيانات مستخرجة من بوابة البنك الدولي لبيانات النوع الاجتماعي.

(20) UN-Habitat, *Women and Land in the Muslim World*, 2018, p. 74.

(21) Norwegian Refugee Council, Realities from the ground: women's housing, land and property rights in the Gaza Strip, 2013.

(22) UN-Habitat, *Women and Land in the Muslim World*, 2018, p. 94.

(23) Myriam Ababsa, The exclusion of women from property in Jordan, 2017.

(24) دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2017-2018، 2019، ص. 288.

باء- قوانين الممتلكات الزوجية لا تصبّ في مصلحة المرأة

21- يسهّل الزواج حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والممتلكات والحصول عليها. وللمرأة المتزوجة الحقّ في الاحتفاظ بالسيطرة على الممتلكات التي كانت بحيازتها قبل الزواج. ويمكنها أيضاً الحصول على سندات ملكية بشكلٍ مستقل عن زوجها، أو بالاشتراك معه بموجب الملكية الزوجية المشتركة. ويمكن أيضاً الحصول على الأراضي والممتلكات عن طريق المهر أو النفقة في حالة الطلاق أو من خلال الميراث في حالة وفاة الزوج.

22- على الصعيد العالمي، ثمّة قوانين مختلفة للملكية الزوجية تعتمد على القانون المدني أو القانون العام أو الشريعة الإسلامية. وتشمل حقوق الملكية الزوجية حقوق الملكية المشتركة والمنفصلة. وتنظر قوانين الملكية المنفصلة إلى كلا الزوجين كفردين منفصلين ليس لهما حقوق إلاّ في الممتلكات الفردية المسجَّلة باسمهما. أمّا في قانون الملكية الزوجية المشتركة، فتُقسَّم جميع الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج بالتساوي بين الزوجين. وغالباً ما يُشار إلى هذا النظام بالملكية المشتركة، حيث يكون للزوجين ممتلكات منفصلة أثناء الزواج ولكن بتقسيمات متساوية عند الطلاق. ويُطبَّق هذا النظام بصورة رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية منها النمسا والدنمارك وألمانيا والنرويج والسويد.

23- يتبع العديد من البلدان العربية، بما فيها الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن، نظام الملكية المنفصلة[25]. وتجعل قوانين الملكية الزوجية المنفصلة المرأة أقلّ حظوة من الرجل، لأنّ معظم الأراضي والممتلكات غالباً ما تُسجَّل باسم الزوج. ومع ذلك، تتيح الشريعة الإسلامية قانوناً اتفاقيات الزواج التعاقدية للملكية المشتركة[26]. وسنّت بعض البلدان العربية، مثل تونس والمغرب، قوانين تشريعية تتعلق بأنظمة الملكية التعاقدية وتمنح الزوجين خيار النصّ في عقد زواجهما على نوع نظام الملكية الزوجية الذي يرغبان في تطبيقه في حالة الطلاق[27]. فعلى سبيل المثال، في المغرب، وفقاً للمادة 49 من مدونة الأسرة، "لكلّ واحدٍ من الزوجَين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر، غير أنه يجوز لهما في إطار تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام الزوجية، الاتفاق على استثمارها وتوزيعها. يُضمن هذا الاتفاق في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج"[28]. كذلك الأمر بالنسبة للجزائر، حيث أجاز المشرع الجزائري[29] من خلال المادة 37 من قانون الأسرة الجزائري للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق على الاشتراك في الذمة المالية بينهما، وتحديد النسب التي تؤول إلى كلٍّ منهما. وفي تونس، يحدّد القانون عدد 91 لسنة 1998 المتعلق بنظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين مفهوم الملكية المشتركة وهو نظام يختاره الزوجان عند إبرام عقد الزواج أو بعد إبرامه ويهدف إلى جعل العقارات ملكاً مشتركاً بين الزوجين متى كانت من متعلقات العائلة[30].

---

(25) UN-Habitat, *Women and Land in the Muslim World*, 2018, p. 85.

(26) المرجع نفسه، ص. 86.

(27) المرجع نفسه.

(28) المملكة المغربية، وزارة العدل، مديرية التشريع، مدونة الأسرة – صيغة محينة بتاريخ 25 يناير 2016.

(29) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الأسرة، 2007.

(30) الجمهورية التونسية، الاشتراك في الأملاك بين الزوجين، 1998.

24- ولكنّ هذا الاتفاق المنفصل ليس إلزامياً ويعتمد إلى حدٍّ كبير على وعي الزوجين بخياراتهما واستعدادهما للتفاوض على مثل هذه الاتفاقات قبل زواجهما. وعلى الرغم من أنّ للمرأة الحقّ في تحديد شروط ملكية الأراضي والممتلكات في عقد زواجها، فهي غالباً ما تكون غير مدركة لحقوقها[31].

جيم- تسجيل الممتلكات مهمة صعبة تستغرق وقتاً طويلاً

25- يشمل حصول المرأة على حقوق الملكية تسجيل الممتلكات، وهي عملية شاقّة ومُكْلِفة في المنطقة العربية. ووفقاً للإصدار المخصَّص لمنطقة الشرق الأوسط من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، سجَّلت المنطقة 60.2 درجة على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تتراوح الدرجات من صفر (صعب) إلى 100 (سهل). ويقيِّم المؤشر أحد عشر بُعداً، بما فيها سهولة تأسيس عمل تجاري، والتعامل مع تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وتوظيف العمال. وسجلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والمغرب والمملكة العربية السعودية ما بين 70 و80.9 درجة، وهي معدّلات أعلى من المتوسط الإقليمي. في المقابل، تراوحت درجات الجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان وليبيا واليمن بين 31.8 و54.3 درجة[32].

26- يتضمّن المؤشر الفرعي الذي يقيس سهولة تسجيل الملكية عدد الإجراءات والوقت بالأيام والتكلفة. وسجَّلت المنطقة درجة 5.4 في عدد الإجراءات، وهو ما يماثل الدرجة التي سجلتها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، والتي بلغت 5.5 لكلتيهما. ومع ذلك، تشهد البلدان العربية تفاوتات كبيرة من حيث عدد الإجراءات، تتراوح بين إجراء واحد في قطر و10 إجراءات في الجزائر. وفي دولة فلسطين، يُعَدُّ تسجيل الأعمال التجارية وترخيصها أمراً مرهِقاً تنظِّمه كيانات مختلفة، ممّا يثني النساء عن ممارسة أنشطة ريادة الأعمال[33].

27- علاوةً على ذلك، يبلغ المتوسط الإقليمي للوقت الذي يستغرقه تسجيل الملكية 26.6 يوماً، وهو أعلى قليلاً من المتوسط الذي تسجِّله البلدان المرتفعة الدخل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يستغرق تسجيل الملكية في المتوسط 23.6 يوماً. ومع ذلك، يُعتبر هذا الوقت أقلّ بكثير من الوقت المسجَّل في مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا. أمّا في المنطقة العربية، فيتراوح الوقت اللازم لتسجيل الملكية بين يوم واحد ويومين في دول مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، وبين 17 و76 يوماً في البلدان العربية الأخرى[34].

28- ويقيِّم المؤشر أيضاً تكلفة تسجيل الملكية التي تُقاس كنسبة مئوية من قيمة العقار الإجمالية. ويبلغ متوسط التكلفة الإقليمية 5.6 في المائة، مع تفاوت بين البلدان يتراوح بين صفر في المائة في المملكة العربية السعودية

(31) UN-Habitat, *Women and Land in the Muslim World*, 2018, p. 85-94.

(32) World Bank, Doing Business: Middle East and North Africa, 2020, p. 4.

(33) المرجع نفسه، ص. 26.

(34) المرجع نفسه، ص. 27.

و28 في المائة في الجمهورية العربية السورية[35]. وتؤثِّر هذه الإجراءات الشاقة التي تتطلب قدراً كبيراً من الوقت والنفقات، تأثيراً كبيراً على قدرة المرأة على تسجيل أراضيها وممتلكاتها من أجل الحصول على سندات ملكية الأراضي. وتعوّق هذه العمليات أيضاً قدرة النساء الضعيفات، بمن فيهن النساء الفقيرات، وربات الأسر المعيشية، والأرامل، والأميات، والنساء في المناطق الريفية، على تأمين حقوقهنّ في ملكية الأراضي.

دال- الفرص المحدودة للحصول على الائتمان تثني النساء عن تأسيس عمل تجاري

29- يولِّد نقص الأصول حواجز خطيرة أمام ريادة الأعمال للنساء من خلال الحدّ من قدرتها على استخدام الضمانات للحصول على التمويل لتأسيس عمل تجاري. ويبيّن مؤشر المرأة والقانون والأعمال الخاص بالبنك الدولي أنّ الحصول على التمويل يمثِّل عقبة رئيسية أمام رائدات الأعمال، مما يخلِّف نحو 1.7 تريليون دولار من الطلب غير المُلبى على الائتمان[36]. ولهذا الأمر تأثير عميق على اكتساب المرأة للثروة بمرور الوقت، وفي نهاية المطاف على التخفيف من حدّة الفقر.

30- من المهم النظر في الأسباب التي تعزّز مشاركة المرأة في أنشطة ريادة الأعمال. فغالباً ما يتمثّل الدافع في المنطقة العربية في الحاجة إلى توليد الدخل ومصدر العيش[37]. وتواجه المنطقة أكبر فجوة بين الجنسين في الاستثمارات التجارية، حيث تستثمر 5.9 في المائة فقط من النساء في الأعمال التجارية مقارنة بـ 9.5 في المائة من الرجال[38]. علاوة على ذلك، فإنّ الفرص المتاحة للمرأة في سوق العمل النظامي محدودة أو لا تؤمّن التوازن بين العمل والحياة، ممّا يوجّه المرأة نحو قطاعات وصناعات محدَّدة، مثل الزراعة والتعليم والصناعة التحويلية. ويفسِّر هذا الأمر جزئياً سبب انخفاض معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل النظامي في المنطقة، على الرغم من ارتفاع معدلات تعليم المرأة، وسبب ارتفاع عدد النساء إلى حدٍّ كبير في الاقتصاد غير النظامي، لا سيّما في الزراعة وقطاع الخدمات والمؤسسات الأسرية.

31- على الرغم من ارتفاع نسبة امتلاك النساء لحسابات مصرفية في البلدان النامية مع مرور الوقت لتسجِّل ما بين 51 و59 في المائة في الفترة الممتدّة بين عامَي 2014 و2017، فإنّ نسبة امتلاك الرجال للحسابات المصرفية قد تراوحت بين 60 و67 في المائة. ووفقاً للبنك الدولي، ظلت الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية 9 نقاط مئوية، ممّا أثّر على إمكانية حصول المرأة على الائتمان والخدمات المالية[39]. وشملت دراسة أُجريت عام 2017 أكثر من 400 امرأة في ستة بلدان في جميع أنحاء المنطقة العربية[40]، وكشفت أنّ 37 في المائة

---

(35) المرجع نفسه، ص. 28.

(36) World Bank, How to measure female entrepreneurship?, 2022.

(37) أفادت أربع من كلّ خمس نساء في المنطقة العربية أنّ ندرة الوظائف هي الدافع لتأسيس عمل تجاري، في حين أفاد ثلاث أرباعهنّ بأنّ الدافع هو بناء الثروة، وأشار أكثر من نصفهن إلى أنّ الدافع هو تحويل العالم إلى مكان أفضل للعيش (المصدر: Global Entrepreneurship Monitor, GEM 2021/22 Women's Entrepreneurship Report, 2022, p. 99).

(38) المرجع نفسه، ص. 109.

(39) World Bank Group, The drive for financial inclusion: lessons of World Bank Group experience, 2021; World Bank Group, The Global Findex Database: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, 2017, pp. xii, 4, 23–25.

(40) الأردن، وتونس، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب.

من المستجيبات أشرن إلى نقص التمويل كعائق رئيسي أمام تأسيس عمل تجاري أو الحفاظ على استمراريته[41]. وأشارت الدراسة نفسها إلى أنّ الافتقار إلى الضمانات والأصول يثني امرأة من كلّ اثنتين عن تأسيس عملها الخاص. ويفسِّر ذلك أيضاً سبب امتلاك 35 في المائة فقط من المستجيبات لأعمالهنّ، بينما يمتلك 47 في المائة منهنّ عملاً تجارياً بالشراكة مع أفراد العائلة الآخرين[42]. وفي العراق مثلاً، تثني فرص التمويل المحدودة النساء عن تأسيس عمل تجاري. وفي لبنان، يقتصر التمويل على المراحل المبكرة للأعمال التجارية، ولا يدعم رائدات الأعمال في الحفاظ على استدامة أعمالهنّ وتوسيعها[43].

32- ومن النتائج الأخرى لمحدودية ملكية الأراضي والممتلكات أنّ النساء غالباً ما يفتقرن إلى تاريخ ائتماني، ثمّ أنّ تمثيلهنّ متدنٍ في مكاتب الائتمان والسجلات، ممّا يحدّ أكثر فأكثر من إمكانية حصولهنّ على الائتمان[44]. ووفقاً للبنك الدولي، لدى 37 في المائة فقط من النساء في المنطقة حساب مصرفي مقارنة بنسبة 50 في المائة من الرجال[45]. كذلك، فإنّ عدد الرجال الذين يحصلون على قروض مصرفية أكبر بكثير من عدد النساء.

هاء- محدودية فرص الحصول على التمويل تدفع رائدات الأعمال إلى قطاعات اقتصادية منخفضة الأداء وتؤثِّر على إمكانات نموهنّ

33- قد يفسِّر انخفاض الأصول الذي يحدّ من حصول المرأة على التمويل، سبب تركُّز رائدات الأعمال في القطاعات الأقلّ أداء، مثل قطاع الخدمات بدلاً من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووجدت الأبحاث التي ركَّزت على المنطقة العربية بين عامَي 2006 و2014 أنّ الشركات التي تملكها نساء لديها مستويات أقلّ من الأسهم ورأس المال المقترض: أكثر من 70 في المائة من رائدات الأعمال في المنطقة لديهنّ أعمال تجارية يتراوح فيها عدد الموظّفين بين موظّف واحد وخمسة موظّفين فقط[46].

34- كما أنّ القيود المفروضة على الحصول على الائتمان تدفع برائدات الأعمال أكثر فأكثر نحو القطاع غير النظامي الذي يفتقر إلى نُظُم الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي وخطط معاشات التقاعد. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، الائتمانات البالغة الصغر هي خدمة الإقراض النظامية الوحيدة المتاحة للعديد من النساء في المنطقة العربية. ومع أنّ هذه الاستراتيجية قد تكون مفيدة على المدى القصير للشركات الناشئة، فإنّ الموارد المتاحة

(41) Union for the Mediterranean and others, Promoting women empowerment for inclusive and sustainable industrial development in the Middle East and North Africa region, 2017, p. 13.

(42) المرجع نفسه، ص. 13.

(43) ESCWA, Promoting women's entrepreneurship and access to technology in the Arab region: insights from five countries, 2020, pp. 23, 47.

(44) غالباً ما تَستخدم المصارف بيانات تاريخ الائتمان كبديل للضمانات أو بالإضافة إليها.

(45) تستند حسابات الإسكوا إلى أرقام من 21 دولة عضو في الإسكوا بشأن امتلاك الذكور والإناث حسابات في مؤسسة مالية أو لدى مقدِّم خدمات مالية متنقلة (النسبة المئوية للسكان الذين يبلغون من العمر 15 سنة وأكثر)، وهي مستمدَّة من بوابة البنك الدولي لبيانات النوع الاجتماعي.

(46) تُعتبر رائدات الأعمال في المنطقة العربية أكثر نشاطاً من الرجال في ثلاثة قطاعات هي البيع بالجملة/التجزئة؛ الحكومة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية؛ والتصنيع والنقل. (المصدر: Global Entrepreneurship Monitor, GEM 2021/22 Women's Entrepreneurship Report, 2022, pp. 105, 107).

للنساء ضئيلة وغير كافية لتوسيع نطاق الأعمال التجارية أو زيادة الإنتاجية أو تعزيز نموّ الأعمال. ومع ذلك، عندما تحصل الشركات التي تملكها نساء على تمويل إضافي، فإنها تحسِّن من أدائها وتزيد من المنافسة.

35- تؤثِّر محدودية الوصول إلى التمويل على تركيز الشركات على السوق وإمكانات نموّها. فتركِّز أكثر من نصف رائدات الأعمال في المنطقة على الأسواق المحلية. بينما تركِّز واحدة من كلّ ثلاث رائدات أعمال على الأسواق الوطنية وتركِّز أكثر من واحدة من كل أربع رائدات أعمال على الأسواق الدولية. أما في المغرب والمملكة العربية السعودية، فتركِّز حوالي 75 في المائة من رائدات الأعمال على الأسواق الدولية[47].

36- في الاقتصادات الثمانية الأدنى مرتبة في مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال، مع درجات تتراوح بين 20 و40، تبقى قدرة المرأة على الازدهار كصاحبة عمل وقائدة ومهنية مقيَّدة في المقام الأول بسبب نقص التمويل وضعف فرص التعليم العالي والحواجز الهيكلية. ويُلاحَظ ذلك في خمسة بلدان عربية هي الأردن والجزائر ولبنان ومصر والمغرب[48]. أُثبِتَت هذه القيود أكثر فأكثر في دراسة أجرتها الإسكوا مؤخراً عن ملكية المرأة للعقارات وريادة الأعمال للنساء في الأردن، فوجدت هذه الدراسة فجوة كبيرة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على التمويل النظامي[49]. ويُعزى انخفاض منح القروض للشركات التي تملكها نساء جزئياً إلى انخفاض معدلات ملكية النساء للعقارات.

واو- الأعراف الاجتماعية القائمة على أساس الجنس تحدّ من إمكانية وصول المرأة إلى الأصول والتمويل

37- تؤثِّر الأعراف الاجتماعية القائمة على أساس الجنس، بما فيها تلك المتعلقة بالوصول إلى الأراضي والممتلكات وملكيتها، والحصول على التمويل بشكلٍ محدود، وشبكات الأعمال التجارية والمعلومات، والقيادة النسائية في مناصب صُنع القرار، تأثيراً شديداً على ريادة الأعمال للنساء. ففي لبنان، على سبيل المثال، لا تحصل رائدات الأعمال على المساعدة والدعم القانونيين الكافيين لتوجيههنّ في إدارة أعمالهنّ وحمايتها بفعاليّة.

38- ولا شكّ في أنّ ريادة الأعمال للنساء تتأثَّر باعتبارات أخرى، منها الافتقار إلى خدمات رعاية الأطفال وفرص دخول قطاعات عمل غير تقليدية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أنّ البنية التحتية للوصول إلى الإنترنت، ومعالجة المخاوف المتصلة بالسلامة والأمن في ما يتعلق بالقيود المفروضة على التنقُّل وزيادة حوادث التحرُّش والتنمُّر عبر الإنترنت، تحدّ بشدة من إمكانات المرأة الاقتصادية[50]. وفي الوقت الذي تمرّ فيه المنطقة بتغيُّرات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، أصبح من المهم بشكل متزايد أن تتصدى الحكومات لهذه

(47) Global Entrepreneurship Monitor, GEM 2021/22 Women's Entrepreneurship Report, 2022, p. 104.

(48) Mastercard Index of Women Entrepreneurs, 2022, p. 13.

(49) الإسكوا وجمعية البنوك في الأردن، تقييم الفجوة بين الجنسين: منح القروض وملكية العقارات في الأردن، 2023.

(50) ESCWA, Promoting women's entrepreneurship and access to technology in the Arab region: insights from five countries, 2020.

التحديات وآثارها على ريادة الأعمال للنساء، ممّا قد يحقِّق دفعة اقتصادية بنسبة 47 في المائة للمنطقة بحلول عام 2025[51].

39- يشير المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى خمسة مجالات رئيسية من شأنها أن تعزّز الظروف التمكينية لريادة الأعمال للنساء في جميع أنحاء العالم، وهي الدعم الثقافي المتساوي، والمساواة في الحصول على التمويل، والمساواة في الحصول على المشتريات، واللوائح التنظيمية المؤاتية لريادة الأعمال للنساء، وخدمات دعم الأسرة. وتَظهر تفاوتات وطنية في المجالات الخمسة عبر البلدان العربية السبعة المُدرَجة في تقرير عام 2022. ففي مصر والمغرب والسودان، سجَّل الدعم الثقافي المتساوي نتائج سلبية بلغت 1.3- و1.5- و2.0- على التوالي في حين سجَّلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نتيجتين إيجابيتين بلغتا 2.8 و3.2 على التوالي. وسجَّلت اللوائح التنظيمية المؤاتية لريادة الأعمال للنساء نتائج سلبية في خمسة بلدان (السودان وعُمان وقطر ومصر والمغرب)، بينما كانت نتيجة الحصول على التمويل إيجابية في البلدان العربية السبعة كلها. كذلك، حقَّقت المساواة في الحصول على المشتريات نتائج إيجابية في جميع البلدان باستثناء السودان. وفي السودان وعُمان والمغرب ومصر، سجَّلت خدمات دعم الأسرة نتائج سلبية[52].

40- وتشكِّل تهيئة بيئة تمكينية والحفاظ عليها نَهجاً استراتيجياً طويل الأجل، يتطلب إصلاحاً شاملاً للسياسات الوطنية من أجل تقديم دعم أفضل للمجالات الخمسة المذكورة أعلاه. وإنّ تركيزاً أكثر شمولاً على تغيير القوالب النمطية الثقافية ضد المشاركة الاقتصادية للمرأة، واعتماد لوائح تنظيمية مالية أقلّ تقييداً، وزيادة فرص الحصول على التمويل وخدمات دعم الأسرة، مثل رعاية الأطفال وبرامج ما بعد المدرسة، هي عوامل يمكن أن تعزّز أنشطة ريادة الأعمال للنساء في جميع أنحاء المنطقة العربية.

ثالثاً- السياسات والممارسات الجيدة حول العالم ومن المنطقة العربية

41- دفَعَ الاهتمام المتزايد بقدرة المرأة على ريادة الأعمال، والاعتراف المتزايد بمساهماتها في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الباحثين الاجتماعيين والخبراء الاقتصاديين والمؤسسات المالية إلى التركيز على النُّهُج القائمة على الأدلّة لتعزيز ريادة الأعمال للنساء باعتماد نُهُج مختلفة، بما في ذلك حقوق الأرض والملكية واللوائح التنظيمية والممارسات التجارية التي تصبُّ في مصلحة المرأة.

ألف- الممارسات العالمية الجيدة لحقوق المرأة في الملكية وريادة الأعمال

42- يمكن للإصلاحات القانونية، بما في ذلك في مجالات حقوق الأرض والملكية، وقوانين الزواج والطلاق، وسياسات رعاية الأطفال، والفصل المهني، أن تعزّز إلى حدٍّ كبير ريادة الأعمال للنساء وأن تُطلق العنان لإمكاناتها الاقتصادية. في عامَي 2019 و2020، ألغت الإمارات العربية المتحدة شرط طاعة الزوجة لزوجها، واستبدلته بإطار من الاحترام المتبادل والمعاملة الحسنة، وأدخلت أحكاماً تضمن حقّ الزوجة في إتمام تحصيلها

(51) Jonathan Woetzel and others, How advancing women's equality can add $12 trillion to global growth, 2015, p. 5.

(52) Global Entrepreneurship Monitor, GEM 2021/22 Women's Entrepreneurship Report, 2022, p. 108.

العلمي والعمل خارج المنزل. كما فرضت الدولة أن تتمّ المصادقة على جميع حالات الطلاق وأن تصبح رسمية في المحكمة.

43- وإنّ صياغة قوانين جديدة متعلقة بحيازة الأراضي وإعادة توزيعها وإصلاحها تكون أكثر مراعاةً للفوارق بين الجنسين من شأنها أن تدعم زيادة ملكية المرأة للأرض. ففي الفلبين مثلاً، أقرَّت الحكومة قانوناً لإلغاء التحيُّز القائم على الجنس في قبول سندات ملكية الأراضي وتجهيزها. فبات الآن حرفا العطف "و/أو" يفصلان بين اسمَي الزوجين في استمارات تسجيل الملكية الجديدة.

44- وتُعتبر البيانات المصنَّفة حسب الجنس ضروريةً لوضع منتجات أو برامج أو سياسات جديدة للأعمال التجارية التي تملكها النساء. فعلى سبيل المثال، استخدم مصرف بنغلاديش بيانات مصنَّفة حسب الجنس لإصلاح سياسته التمويلية التي تستهدف النساء المقترِضات. علاوة على ذلك، أصدر المصرف المركزي في بنغلاديش لوائح تنظيمية جديدة توعز إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بتقديم قروض بدون ضمانات لرائدات الأعمال. وساعدت هذه اللوائح التنظيمية أيضاً على إنشاء مكاتب مخصَّصة في المصارف لخدمة النساء المقترِضات.

45- وأصبح تحسين فرص الحصول على التمويل أكثر تركيزاً على المنتجات والخدمات المالية المخصَّصة لتلبية احتياجات الشركات التي تملكها النساء، مثل قنوات التسليم الرقمية لتحسين فرص الحصول على القروض. وأثبتت هذه المنتجات فعاليّتها في معالجة القيود القائمة على أساس الجنس في البلدان النامية، وعزَّزت فرص حصول المرأة على التمويل[53]. ووضعت شركة تمويل التنمية التابعة لمصرف أوغندا برنامجاً للأعمال التجارية للمرأة من خلال حافظة متعدِّدة الأوجه تستهدف رائدات الأعمال، وتشمل خدمات مثل القروض التجارية والإيجارات والرهون العقارية. وبفضل هذا المسعى، تمكَّنت النساء من استئجار المعدّات لمساعدتهنّ في بناء تاريخٍ ائتماني. بالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل بالاقتراض الجماعي والقروض لشراء الأراضي لمساعدة المرأة على الحصول على ضمانات. وقدَّم البنك أيضاً التدريب المالي والدعم في مجال الأعمال التجارية لرائدات الأعمال[54].

باء- الممارسات الجيدة لريادة الأعمال للنساء وحقوق الملكية في المنطقة العربية

46- اتَّبعت عدّة بلدان عربية إصلاحات قانونية لزيادة وصول المرأة إلى الأراضي والممتلكات وامتلاكها. وعلى سبيل المثال، عُدِّل قانون الميراث في مصر لفرض عقوبات على الأشخاص الذين لا يسلِّمون الميراث إلى الوريث، أو الذين يمتنعون عمداً عن إعطائه وثائق الملكية. وبالمثل، أُقِرّ قانون في الأردن في عام 2011 يفرض فترة انتظار مدّتها ثلاثة أشهر بعد الوفاة حتى تتنازل المرأة عن حقوقها في الميراث. وفي عام 2020، تم تمديد فترة الانتظار إلى أربعة أشهر[55].

(53) المرجع نفسه، ص. 26.

(54) World Bank, Ready for growth: solutions to increase access to finance for women-owned businesses in the Middle East and North Africa, 2013, p. 24.

(55) مع ذلك، فإنّ الممارسات التمييزية مثل الخداع والتحويلات الزائفة للممتلكات، ورسوم المحكمة العليا تمنع النساء من ممارسة حقوقهنّ في الأرض بشكل كامل (OECD SIGI 2019 Jordan country profile).

47- في تونس والمغرب، يمكن للأزواج اختيار وضع اتفاقيات لإدارة الممتلكات المشتركة، تكون منفصلة عن عقد الزواج لتنصّ على شروطٍ بشأن الأراضي والممتلكات المكتسبة أثناء الزواج. وبالنظر إلى أنّ معظم البلدان العربية لا تعترف إلاّ بحقوق المرأة في الملكية قبل الزواج، فإن هذه الخطوة التقدُّمية تسمح للزوجات بالاحتفاظ بالثروة المكتسبة أثناء الزواج في حال طلاقهنّ.

48- وإنّ تغيير الأعراف والمواقف الاجتماعية تجاه عمل المرأة وريادة الأعمال للنساء من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات هو عملية طويلة الأجل ولكنها حاسمة في المنطقة العربية. وأدّى برنامج تلفزيوني بعنوان "المشروع" في مصر بشأن تطلّعات الشباب في مجال ريادة الأعمال، إلى تغيير المواقف السلبية للمشاهدين الذكور وتصوّراتهم في ما يتعلق بعمل المرأة(56).

49- تُعَدُّ استراتيجيات الإقراض المبتكرة والخدمات المستهدِفة لرائدات الأعمال أساسيةً لإطلاق الإمكانات الاقتصادية للمرأة في المنطقة. وفي هذا السياق، دخلت الحكومة اللبنانية في شراكة مع شركة كفالات لتأمين القروض، وذلك لتقديم فوائد أقلّ وقروض بدون ضمانات للمؤسسات الجديدة في قطاعات مختارة. ودعمت الخزينة اللبنانية هذه القروض بسعر فائدة قدره 6.1 في المائة، وكانت القروض تدار من خلال المصرف المركزي. علاوة على ذلك، طوَّر البنك اللبناني للتجارة (BLC) منتجات وخدمات مستهدِفة لرائدات الأعمال، بما في ذلك التدريب على المهارات المالية والإدارية(57).

50- وقد ثبت أنّ بناء قدرات الجمعيات النسائية للأعمال التجارية لدعم رائدات الأعمال هي استراتيجية فعّالة لمساعدة النساء في تأسيس أعمالهن التجارية وإدارتها وتعزيزها. وجمع برنامجٌ برعاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عدّة جمعيات نسائية للأعمال التجارية في المغرب لدعمها في تطوير التدريب الفني في مجالات التنظيم والتمويل والإدارة والتسويق. ونتيجةً لذلك، ساعدت جمعية "إتقان" التي تدعم النساء في صناعة النسيج، رواد ورائدات الأعمال الشباب على تأسيس أعمال تجارية، والتواصل مع شركات أخرى، وزيادة الإنتاجية. ويمكن للجمعيات النسائية للأعمال التجارية أيضاً أن تدعم رائدات الأعمال في التنقُّل بين الأُطُر التنظيمية المرهِقة، مثل الحصول على الائتمان وتسجيل الأعمال التجارية(58).

الإطار 3- منصة التمكين الرقمي في المنطقة العربية

منصة التمكين الرقمي في المنطقة العربية (DEPAR) هي منصة للإسكوا تهدف إلى دعم ريادة الأعمال للنساء في المنطقة. بالفعل، تعزّز هذه المنصة ريادة الأعمال للنساء وتقدِّم مبادرات مختلفة تزود النساء بالأدوات والموارد اللازمة للنجاح في عالم التكنولوجيا. وتتضمن المنصة خرائط النظام البيئي التي طوّرتها الإسكوا، وتعرض 22 نظاماً لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية.

(56) لمزيدٍ من المعلومات عن برنامج "المشروع" التلفزيوني، يُرجى مراجعة: International Labour Organization, Constraints and good practice in women's entrepreneurship in MENA, 2018, pp. 37–50.

(57) World Bank, Ready for growth: solutions to increase access to finance for women-owned businesses in the Middle East and North Africa, 2013.

(58) MENA-OECD Investment Programme, Promoting women's' entrepreneurship in the MENA region: background report and policy recommendations, p. 29.

وإحدى المبادرات المعروضة على منصة التمكين الرقمي هي مساحة المرأة العربية - ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وهي عبارة عن مساحة مجتمعية مصمَّمة حصرياً لرائدات الأعمال والمبتكرات والمهنيات. تتيح هذه المساحة لرائدات الأعمال تبادل معارفهنّ وأفضل ممارساتهنّ والتعاون في مشاريع جديدة وبناء شراكات جديدة. كما توفِّر إمكانيات مصمَّمة خصيصاً لاحتياجاتهنّ، وتقدِّم لرائدات الأعمال في المراحل المبكرة فرصاً لاستكشاف أبرز البرامج التي تسرِّع ريادة الأعمال للنساء في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، توفِّر منصة التمكين الرقمي دليلاً للدورات التدريبية المتعلقة بتكنولوجيات لريادة الأعمال، يزوّد رائدات الأعمال بالأدوات والاستراتيجيات الأساسية لبناء أعمالهن التجارية على الإنترنت، ويضعهنّ في وضع يؤهلهنّ للنجاح على المدى الطويل. ويمكن للنساء تعلُّم أحدث اتجاهات الصناعة وكيفية تطبيقها على شركاتهنّ، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي لتعزيز وجودهنّ على الإنترنت. علاوة على ذلك، توفِّر المنصة إمكانية الوصول إلى أخبار المرأة العربية وقصص نجاحها، ممّا يسمح لرائدات الأعمال باستكشاف آخر الأخبار ومعرفة المزيد عن الاستراتيجيات المبتكرة والأعمال الناجحة في عالم التكنولوجيا.

وتقدِّم منصة التمكين الرقمي أيضاً مساحة مجتمع رائدات الأعمال، وهي منصة للنساء المهتمّات بالتحدُّث مع رائدات الأعمال الناجحات، وتطوير نماذج أعمال مبتكرة، وتبادل القصص حول المستقبل الواعد لرائدات الأعمال في المنطقة العربية. وتوفِّر هذه المساحة منصة للنساء للتواصل والتعاون والتعلُّم من بعضهنّ البعض. ويمكن للمرأة الوصول إلى ثروة من المعرفة والخبرة من سائر رائدات الأعمال الناجحات وقائدات الأعمال التجارية بمجرّد كونها جزءاً من هذه المساحة.

رابعاً- توصيات في مجال السياسات العامة

51- يقدِّم القسمان التاليان توصيات في مجال السياسات العامة لتنظر فيها مؤسسات الدولة مثل الوزارات والبرلمانات والسلطة القضائية، والمؤسسات المالية ووسائط الإعلام. وتستهدف التوصيات أيضاً مسؤولي إدارة الأراضي ومنظمات المجتمع المدني التي تؤدي دوراً مهماً في زيادة وعي المرأة بحقوقها في الأرض والملكية.

52- وتنقسم التوصيات تحت العنوانين الرئيسيين التاليين: أولاً، القوانين والسياسات والأُطُر التنظيمية؛ وثانياً، نشر الوعي وبناء القدرات والوصول إلى البيانات والمعلومات.

ألف- القوانين والسياسات والأُطُر التنظيمية

- حماية حقوق المرأة في الميراث من خلال سدّ الفجوة بين حقوق الميراث بحكم القانون وحقوق الميراث بحكم الواقع.
- مكافحة ممارسات التخلّي عن طريق توثيق القضايا وتحسين وصول المرأة إلى العدالة.
- زيادة توفير المساعدة والمشورة والتمثيل من حيث المسائل القانونية والمالية في ما يتعلق بحقوق المرأة في الميراث.
- زيادة الدعم لآليات حلّ النزاعات، مثل الوساطة من قِبل أطراف ثالثة، للمساعدة في حلّ القضايا بطُرق لا تعرِّض العلاقات الأسرية للخطر.
- ضمان تسجيل النساء لعقود زواجهنّ للحفاظ على حقوقهنّ القانونية في الزواج وعند الطلاق.

- إصلاح قوانين الأحوال الشخصية لتشمل حقوق الملكية المشتركة بين الزوجين، بحيث تسمح بتقسيمٍ متساوٍ للممتلكات عند الطلاق.
- تشجيع ترتيبات الملكية المشتركة وزيادة الوعي بالخيارات المتاحة للرجال والنساء حيثما توجد مثل هذه القوانين حالياً.
- إصلاح سياسات إدارة الأراضي حرصاً على أن تكون أكثر مراعاةً للفوارق بين الجنسين، وتقليل عدد الإجراءات ومقدار الوقت والمال اللازمين لتسجيل الممتلكات.
- تشجيع إدراج أسماء النساء في جميع وثائق حيازة الأراضي، بما في ذلك وثائق الملكية الفردية والمشتركة، واتفاقات الإيجار وغيرها من العقود.
- تعديل الأُطُر التشريعية المتعلقة بتنقُّل المرأة، وإدخال أو إنفاذ تشريعات بشأن سلامة المرأة وأمنها في المجال العام.
- وضع برامج تركِّز على المرأة في القطاع المصرفي وغيره من المؤسسات المالية لتطوير منتجات وخدمات تستهدف رائدات الأعمال.

باء- نشر الوعي وبناء القدرات والوصول إلى البيانات والمعلومات

- وضع استراتيجيات إعلامية لزيادة وعي الرجال والنساء بمشاركة المرأة في الحياة العامة، لا سيّما كرائدة أعمال. وينبغي أن تركِّز الحملات الإعلامية على حقوق الميراث والملكية، ومزايا ومساوئ مختلَف نُظُم الملكية على الصعيدين الوطني والمجتمعي.
- رفع مستوى الوعي بشأن الانتهاكات المتعلقة بالميراث كشكلٍ من أشكال العنف الاقتصادي ضد المرأة.
- توثيق حالات الميراث للمرأة لرصد الاتجاهات والتغيُّرات والتحوّلات المجتمعية.
- إنشاء مراكز معلومات ودعم لمساعدة النساء على فهم خيارات حيازة الأراضي وكيفية الوصول إليها.
- الاستثمار في جمع بيانات مصنَّفة حسب الجنس بشأن حصول المرأة على الأراضي والممتلكات.
- دعم الجمعيات النسائية للأعمال التجارية في جميع أنحاء المنطقة لتبادل الأفكار ومشاركة وتعزيز أفضل الممارسات بين أعضائها.
- تعزيز بناء قدرات الجمعيات النسائية للأعمال التجارية لدعم رائدات الأعمال من خلال الأُطُر والإجراءات التنظيمية.
- الاستثمار في برامج محو الأمية المالية المخصَّصة للنساء.